**أنا وأنت على الطريق**

**قصة عنف مبرر باسم الترابط الأسري!**

في هذا العالم المتغير الذي نجتاز فيه في هذه الأيام يا سيدتي، نتطلَّع إلى تغيير فعلي في طريقة معاملة المرأة في بلادنا العربية، وفي طريقة التفكير عنها، وفي نظرة المجتمع إليها. نتطلَّع أنا وأنتِ كوننا نساء بأن تتجب هذه التغييرات بعضاً من حقوقنا المسلوبة كنساء وسيدات وأمهات وموظفات وما إلى ذلك. ولقد لفت نظري مؤخرا تقرير ورد في صحيفة عربية بعنوان: **قصة عنف مبرر باسم الترابط الأسري**. يقول فيه الكاتب حسن الخطيب في مقدمته ما يلي:

رغم التقدم الحاصل في بعض زوايا مجتمعاتنا العربية ورغم تمكن الكثير من النساء من دخول معترك الحياة على الأصعدة وبعضهن من خلال مراكز قيادية، لا يزال وضع المرأة العربية العام مأساوياً. طبعا لا ينطبق هذا الوصف على كثيرات ممَّن نجحن في كسر طوق الأسر والقيود البالية وطرن نحو عالم الحرية والاستقلالية وبناء الذات، ولكن هذه الفئة المنتصرة تبقى أقلية ، لأن الأكثرية لا تزال مسحوقة بسيف الدين المحرف والعقلية الضيقة وذوبان السلطة الاجتماعية بالسلطة السماوية عن غير وجه حق.

ومن بين ما تناوله هذا الكاتب حسن الخطيب هو العنف ضد النساء وأين في لبنان؟ هذا ما استغربته فعلا .. فلقد لفت نظري قوله: من يتابع المحليات اللبنانية يجد أنَّ موضوع العنف ضد النساء قد احتل مؤخرا حيِّزا مهمّاً من الجدل الاجتماعي والسياسي بعد المطالبة بإقرار قانون يحمي المرأة من العنف. في بادئ الأمر بدا الطرح مستغربا إذ أنني لم أكن أدري أن القوانين اللبنانية لا تزال غير حازمة في هذا النطاق. ماهي إلا ثوان حتى غادرت عالمي الأفلاطوني وعدتُ إلى الواقع القاسي الذي لا يزال يناقش حق المرأة في طلب الحماية من الألم والذل والعنف. وتمثلت المفاجأة الكبرى بأنَّ القانون المطروح أثار جدلا صلباً وانقساما عميقا بين السياسيين والهيئات الروحية. حيث رأى البعض أن هذه الخطوة هي اقتداء خاطئ بالمظاهر الغربية التي قد تشكل خطرا على الترابط الأسري، من دون أن يشرح لنا كيف أن ألم المرأة وتعنيفها وإذلالها يعمّق التكامل الأسري وكيف يمكن تصنيف الكدمات والإهانات بين مظاهر غربية ومظاهر شرقية؟؟؟



حقوق الطبع محفوظه لخدمة الاذاعه العربية ٢٠١٠-٢٠٠٣

Copyright 2003-2010 Arabic Broadcasting Service

ويقول الكاتب بأن المشكلة تكمن بأننا لا زلنا ندافع عن هذه العادات المتبعة في شأن المرأة وحقوقها باسم الدين. فالمجتمع اللبناني أصبح رافضا لقانون مدني لا يلتزم بالشرائع السماوية. بالفعل أصبح واقعنا لا يحتمل وأصبح نظامنا الديني مهيمنا على كل مفاصل حياتنا. فيما نحن بأمس الحاجة إلى مجتمع مدني يحترم الفرد ويمنح الرجل والمرأة حقوقا متساوية في تقرير المصير. إلى هنا ينتهي التقرير.

ترى، هل حقا ما يحتج به البعض من رجال الدين في شأن مطالبة المرأة بقوانين تمنحها حقوقا تحميها من العنف والظلم والقهر بأنه تمثل بالغرب وبالمجتمع الغربي وبأنه خطر على المجتمع الأسري الشرقي؟ بالطبع هذه حجج واهية لم تعد مقبولة. لأن الله الخالق ، القدوس والطاهر والعادل والمحب هو أبعد البعيدين عن الظلم والقهر والعنف ضدَّ أي كائن كان. فكيف إذا كان المقهور والمظلوم هو المرأة التي خلقها هو سبحانه وتعالى على صورته ومثاله هو تماما كما خلق الرجل على صورته كشبهه؟ لماذا ينسب هؤلاء إلى الله تعليماً لا يتفق مع طبيعته العادلة والمحِبَّة؟

ألا يعلمنا الروح القدس في الكتاب المقدس عن الظلم والعنف والجور التي جميعها مكروهة عند الله؟ اسمعي سيدتي ماذا يشهد به عن الله خالقنا وصانعنا: "**إنَّ جميع سبله عدل إله أمانة لا جور فيه صديق وعادل هو** ." ( **تثنية** ٣٢: ٤) وأيضا: " **لأنه ليس عند الرب إلهنا ظلم ولا محاباة ولا ارتشاء..**" (٢ أخبار ١٩: ٧) إذن إلهنا الخالق العظيم ليس فيه جور أو ظلم ، فكيف يوافق على فعل الظلم تجاه الإنسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص؟ لهذا فهو ينهي الإنسان المخلوق على صورته عن الظلم واستخدام قوانين مجحفة بحق المرأة بالطبع فيقول: **لا ترتكبوا جوراً في القضاء، لا تأخذوا بوجه مسكين ولا تحترم وجه كبير. بالعدل تحكم لقريبك..(لا ١٩: ١٥) لا تحرّف القضاء ولا تنظر إلى الوجوه... العدل العدل تتبَّع لكي تحيا... (تثنية ١٦: ١٩ و ٢٠) إن استخدام الدين كغطاء لأغراض الإنسان المخفية لسوف يدان الإنسان عليه ولابد. فالله القدوس والعادل والمحب للخليقة بأسرها يكره أن يقيم الإنسان نفسه ديانا على الآخر وهي المرأة هنا في هذا السياق. لكن لا تقلقي يا سيدتي حتى لو فعل هؤلاء فإن الله** يا سيدتي لن يتركك وحدك بل هو الوحيد الذي يسمع لصوتك وإن لم يكترث بك الناس أو المجتمع أو الحكومات. قال الرب يسوع المسيح مرة: لا **تدينوا لكي لا تدانوا**. لذا أنصحك سيدتي أن تثبتي نظرك عليه وتطلبي منه أن يحررك من قيود وقوانين لا معنى لها لأنها من صنع البشر. هو وحده المحرر الأوحد. فهل تثقين في محبته هو وإنصافه لكِ؟



حقوق الطبع محفوظه لخدمة الاذاعه العربية ٢٠١٠-٢٠٠٣

Copyright 2003-2010 Arabic Broadcasting Service